



بيان بانشطة اللجنة الاجتماعية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ديسمبر ٢٠٢٤

أولاً: ورش العمل والاجتماعات:

١. ورشة عمل تشاورية مع وفد طلابي من طلاب كلية الطب جامعة الجيزة الجديدة لرفع وعي الطلاب بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الصحية والإنجابية، وحقوق الطبيب والمريض ، بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٤. خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات وهي :
 - مراجعة الطلاب مقرر حقوق الإنسان الذي يتم تدريسه وفق قرار المجلس الأعلى للجامعات، وتقديم المقترحات اللازمة لتغيير طريقة اوصول الرسائل المعنية بحقوق الإنسان، وجعل المقرر صديق للطلاب وقابل للتطبيق، مع التركيز على مبادئ المساواة وعدم التمييز.
 - إعداد مقترح خطة عمل تفصيلية من جانب الطلاب تتضمن خطة عمل مع المجلس يتم دعمها من جانب المشروع الأوروبي لرفع وعي الطلاب بحقوق الإنسان، وبناء كوادر طلابية قادرة على التدريب في مجال حقوق الإنسان، وإعداد دليل يتضمن حقوق المريض والطبيب، وكتيبات توعوية لرفع الوعي بالحقوق في المؤسسات التعليمية والعلاجية.
٢. إجتماع الخبراء التشاوري يهدف إلى الوقوف على الجهود التي تقوم بها مصر لأجل حماية وتعزيز الصحة والحقوق الانجابية، في سبيل تحقيق الالتزامات الوطنية والدولية، بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٤: شارك في الاجتماع المجلس القومي لحقوق الإنسان صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الصحة للسكان ونخبة من الخبراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني المتخصصين في قضايا السكان والصحة والحقوق الإنجابية، وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات وهي :
 - إنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وتكون تابعة لرئاسة الجمهورية، لضمان منحها عوامل القوة والاستقلال والاستقرار وتحل محل المجلس القومي للسكان، وتؤول إليها اختصاصات قطاع السكان بوزارة الصحة والسكان وكل المشروعات المتعلقة بالسكان والتنمية التي تقوم بها الوزارات المختلفة.

- حوكمة ملف تنظيم الأسرة بتطبيق آلية للمتابعة والتقييم على المستوى المحلي، وتشريع قوانين تنص على حوافز إيجابية للأسر الصغيرة والملتزمة باستخدام وسائل تنظيم الأسرة في أواخر سن الإنجاب.
- القضاء على التسرب من التعليم والحد من تشغيل الأطفال لاسيما الإناث.
- توسيع برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لإيصالها إلى المناطق الريفية، واستحداث حزمة متكاملة من مواد الصحة الإنجابية لصالح المرأة.
- تأمين امكانيات الحصول على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة، وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية المعتمدة، في جميع المرافق الصحية.
- إدراج التنقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج التعليمية الوطنية، وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذها بشكل فعال.
- تقديم التأمين الصحي الشامل خدمات الصحة الإنجابية في كل مستويات الرعاية الأولية والثانية والثالثة (نظام الإحالة) ويمكن أن يكون للجمعيات الأهلية دور في هذه المنظومة كمقدم للخدمة وأيضا لنقل الوعي والاقناع لتغيير الأفكار السلبية.

٣. ورشة عمل مع طلبة كلية طب جامعة نيو جيرزة لعرض جهود الطلبة في مراجعة مقرر حقوق الإنسان (منهج السكان والصحة الإنجابية) الذي يتم تدريسه في الجامعات وفق قرار المجلس الأعلى للجامعات ، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٤ :

تم عرض المقترحات التي أعدها بالطلاب بشأن مراجعة المقررات الدراسية الخاصة بالصحة الانجابية، وتم الإتفاق على أن يتم مناقشة كيفية تحويل المناهج لمقاطع فيديو قصيرة لتيسير الاعلان عنها والتوعية من خلالها.

٤. حلقة نقاشية لمناقشة مشروع قانون تنظيم المسؤولية الطبية، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤ :

نظمت لجنة الحقوق الاجتماعية حلقة نقاشية لمناقشة مشروع القانون المقترح بهدف التأكد من اتساق بنوده مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان والاستماع إلى مقترحات وتوصيات نقيب الأطباء والسادة المشاركين في هذا الشأن، وذلك بحضور نقيب الأطباء، وعدد من الأطباء ومزاوي المهن الطبية، عدد من أعضاء مجلس النواب، عدد من أعضاء اللجنة الاجتماعية والتشريعية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، والأطباء والخبراء والأكاديميين وممثلي الجمعيات الأهلية المعنية. وأوصى المشاركون بضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الأطباء وحقوق المرضى، بحيث يحفظ حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية المتكاملة، كما يحفظ حق الطبيب في القيام بواجبات عمله في جو من الهدوء والطمأنينة وتؤدي الى تحسين العمل بالمنظومة الصحية، وذلك بالوصول الى مواد توافقية فيما يخص مواد مشروع القانون، مع ضرورة مراجعة التجارب التشريعية ذات الصلة والتي تم تطبيقها في عدة دول أدت لتعزيز الحق في الصحة.

ثانياً: بيان بالزيارات الميدانية التي تم تنفيذها من خلال اللجنة:

١. زيارة ميدانية لدور التربية للأطفال بالجيزة ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣، لتفقد أوضاع حقوق الانسان داخل الدار وخلصت الزيارة إلى التوصيات الآتية:

- الإسراع بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لإلحاق الأطفال بالدراسة في التعليم الإعدادي والثانوي وتيسير حصولهم على الكتب الدراسية.
- تقديم المساعدة القانونية اللازمة للأطفال في نزاع مع القانون بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمات المجتمع المدني المعنية.
- العمل على زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية و إتاحة درجات وظيفية لذلك، وإنتداب طبيب مقيم واخصائي ترميض لتوفير الرعاية الصحية للأطفال. واقتراح تكليف حديثي التخرج من أقسام علم النفس أو الاجتماع للعمل في هذا القطاع كفترة تكليف عقب التخرج.
- تطوير البنية التحتية لدور الرعاية، والعمل على تطوير نشاط الورش وتوفير الفنيين القائمين بأعمال التدريب، والعمل على تطوير ودعم سياسات التسويق لمنتجات دور الرعاية.
- تيسير الحصول على سكن وتخصيص نسبة للأطفال المقيمين بدور الرعاية عقب الخروج من تلك الدور.
- التنسيق مع الجمعيات الأهلية لتقديم أنشطة ودعم للأطفال، ليتمكنوا من العيش في بيئة صالحة لتكوينهم النفسي والاجتماعي، والتعاون في ذلك لكسب دعم القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية.
- اعتبار أمر تحديث قطاع دور رعاية الأطفال في نزاع مع القانون أو الأطفال بلا مأوى أولوية للدولة المصرية لحماية وتعزيز حقوق الطفل، وحث الجهات القضائية على التوسع في استخدام التدابير البديلة.

٢. زيارة وفد المجلس القومي لحقوق الانسان للمؤسسة العقابية للأحداث بالمرج ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣، لتفقد أوضاع الأطفال في نزاع مع القانون، وخلصت الزيارة إلى التوصيات الآتية:

- ضرورة توفير دعم من منظمات المجتمع المدني للرعاية اللاحقة للأطفال من خلال إنشاء مشروعات بعد خروجهم وقضائهم مدة العقوبة المقررة.
- ضرورة إجراء فحوصات طبيه للنزلاء فور دخولهم المؤسسة للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية علي سبيل المثال (الإيدز – الإلتهاب الكبدي الوبائي)
- إستحداث غرف عزل صحية مجهزة للحالات التي هي بحاجة إلى ذلك بناء على توقيع الكشف الطبي عليها.
- ضرورة تطوير ورش تدريب المؤسسة العقابية حتى تواكب التطورات التقنية الحديثه وتقوم بتخريج شباب مواكب لمتطلبات سوق العمل .
- ضرورة متابعة الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية لورش العمل داخل المؤسسة بصفة دورية لمتابعة إجراءات السلامة،

- يقترح توسيع إنتاج ورش التدريب وتسويقه وذلك لتحويلها إلى مؤسسة إنتاجية وتوفير دخل من عوائد بيع تلك المنتجات لصالح الأطفال .
- ضرورة توفير عيادة رمد داخل المؤسسة .
- السماح للأطفال بإجراء مكالمات لذويهم بدلاً من مكالمة واحدة كما كان متبع من قبل إلى جانب ضرورة توفير عدد من وسائل وآليات الإتصال لتناسب مع أعداد النزلاء .
- ضرورة توفير لجان محو الأمية بالمؤسسة حتى يتثنى للأطفال الذين لم يلحقو بالمدارس قبل دخولهم المؤسسة الإلحاق بالمرحل التعليمية .
- رفع كفاءة وتشغل المبنى الجديد بالمؤسسة، وتعيين عدد كافي من الأخصائيين الإجتماعيين والنفسيين للعمل بالمؤسسة.

٣. زيارة وفد لجنة الحقوق الاجتماعية لمنظومة التأمين الصحي بالأقصر ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣ ، لتفقد منظومة التأمين الصحي الشامل:

تم الاجتماع مع ممثلي هيئة التأمين الصحي بالأقصر، والقيام بزيارات ميدانية لعدد من مستشفيات ومراكز وحدات طب الأسرة للوقوف على أوجه تقديم الرعاية الصحية بمحافظة الأقصر وهي مركز طب أسرة الأقصر، مستشفى ايزيس التخصصي، وحدة طب أسرة منشية النوبة، مستشفى الاطفال التخصصي، وأشيد بالجهد المقدم لرعاية المواطنين وأوصى المجلس بضرورة الإسراع في تنفيذ المراحل التالية من المنظومة في باقي المحافظات وفقاً للقانون والتوجيهات الرئاسية.

٤. زيارة وفد المجلس القومي لحقوق الإنسان لمركز إمبابة لعلاج الإدمان ١٤ فبراير ٢٠٢٤، لتفقد أوضاع المرضى والمتريدين على المركز، وأوصى المجلس بالآتي:

- التوسع في إنشاء مصحات لعلاج الإدمان، وهذا يتطلب تعديل تشريعي بإصدار قانون جديد لإنشاء وترخيص مصحات علاج الإدمان بخلاف المنشآت الطبية.
- تكثيف حملات التوعية الإعلامية في المجتمع بالمخاطر التي يمكن أن تنتج عن تناول المواد المخدرة، خاصة أن التوعية تعد أولى خطوات علاج الإدمان والتعاطي، مع الإعلان المستمر عن أماكن وهواتف مراكز العلاج المجانية.
- تطبيق نموذج مركز إمبابة على مستوى المحافظات المختلفة وسرعة تشغيلها لخدمة عدد أكبر من المرضى.
- تعظيم دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الرعاية اللاحقة للمتعافين وتوفير الدعم الكامل لتأهيل المتعافين وإعادة إدماجهم من خلال إنشاء مشروعات صغيرة تمكنهم من إيجاد فرص عمل ودخل ملائم.
- الإفتتاح الكلي والرسمي لمركز إمبابة لعلاج الإدمان ليعمل بكامل طاقته الإستيعابية، وتشغيل قسمة الإناث والمراهقين في أقرب وقت، وتجهيز وتشغيل الورش ومركز التأهيل .
- إتاحة استقبال الحالات من جميع المحافظات وليست من محافظة الجيزة فقط بمركز إمبابة.

ثالثاً: الاجتماعات التفاعلية التي تنظمها لجنة كبار السن:

خلال الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥ يتم المشاركة في فعاليات الاجتماعات التفاعلية التي تنظمها لجنة كبار السن التابعة للتحالف الدولي لمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي يتم تنظيمها بشكل دوري بغرض التنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوحيد الموقف نحو إصدار اتفاقية دولية لحماية حقوق كبار السن.